المرأة وإشكالية العنف الأسري:
دراسة سوسيولوجية لأشكال العنف الممارس على الزوجة
–مدينة أزمور نموذجا–

الباحث شعيب باجي
طالب باحث في سلك الدكتوراه، تخصص السوسيولوجيا
جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين أشكال العنف الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والجسدي والجنسي الممارس ضد المرأة من طرف الزوج في الأسرة، باعتبارها مؤسسة اجتماعية تستمد فاعليتها من المجتمع، وعرفت الأسرة المغربية تحولات وتغيرات عديدة في العقود الأخيرة، حيث تعرضت لتناقض عنيف في ظل العولمة والحداثة المتقدمة والغزو الثقافي، والتحولات الاقتصادية العالمية التي لم تسلم منها أسس المجتمعات الجديدة.

وجدت نفسها أمام تغيرات سريعة عالمية ومحلية تفتقد لمنظومة أخلاقية تلاشت معها القيم... وهذه التحولات كان لها انعكاسات على الأسرة في المجتمع المغربي، مما أنتج أشكالا من سلوك العنف اتجاه المرأة بصفة عامة والمرأة الزوجة بصفة خاصة. وانبنت هذه الدراسة على بحث ميداني اعتمدنا فيه على المقاربة الكيفية، من خلال الوقوف على تمثلات وتصورات لأشكال العنف التي تعاني منه المرأة الزوجة في مدنية أزمور.

كلمات المفاتيح: المرأة – العنف – الأسرة – العنف الأسري

Abstract:

This study aims to understand the nature of the relationship between the forms of social, economic, psychological, physical and sexual violence practiced against women by the husband in the family, as it is a social institution. The Moroccan family has experienced many changes in recent decades, as it has been exposed to violent contradiction in light of globalization and modernity. Advanced development, cultural invasion, and global economic transformations.

The family found itself facing rapid global and local changes that lacked a moral system with which values vanished...and these changes had repercussions on the family in Moroccan society, which produced forms of violent behavior towards women in general and wives in especially . This study was based on a qualitative approach by examining representations and perceptions of the forms of violence that married women suffer in the city of Azemmour.

Abstract : women – violence – family – family violence

مقدمة:

تعتبر ظاهرة العنف الأسري والعنف الموجه ضد المرأة الزوجة تحديدا مشكلة من المشكلات الحضرية، وهي ظاهرة ذات أبعاد تاريخية، وهذا العنف فهو يطال كل الشرائح النسائية، فالعنف الأسري أصبح منتشرا، ويشكل خطورة كبيرة على الفرد والمجتمع، فهو يصيب الخلية الأولى في المجتمع (الأسرة). إن العنف وإن كان ظاهرة كونية تعرفها مختلف المجتمعات عبر كل العصور، حيث يعرف على أنه الاستعمال المتعدد أو التهديد باستعمال القوة أو السلطة ضد الذات أو ضد الغير أو ضد مجموعة أو جماعة مما يؤدي إلى الضرر المعنوي أو إعاقة النمو أو إلى الحرمان بكل أنواعه[1]، فقد تكون ممارسته بين أحضان الأسرة، ومن الأقرباء حيث أصبح من المفارقات التي تسم مجتمعاتنا...[2]، إن من إحدى مميزات مجتمعاتنا العربية، وبالخصوص المجتمع المغربي الذي هو موضوع دراستنا من خلال مدينة أزمور، هي هذه التركيبة المرضية، وهذا التجانس المتنافر بين الحب والأمان، بين الوحشية والحيوانية، حيث أصبحت الأسرة المغربية عشا لهذه التناقضات، وهذه البنيات المنحرفة، وهو ما جعلها أرضية ومجالا لهذه الدراسة النفسية الاجتماعية بغية الوصول إلى عوامل الخطر المؤدية إلى العنف الأسري من خلال أشكال العنف الممارس على الزوجة كسلوك منتشر بقوة كبيرة، وموجه لمختلف العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المغربي.

وأجريت العديد من الأبحاث والدراسات حول العنف الأسرى ضد المرأة وخاصة العنف الممارس من قبل الزوج على الزوجة، وذلك لمحاولة الوصول لأهم الأسباب التي قد تدفع بالزوج إلى ممارسة العنف ضد زوجته. وقد تباينت نتائج هذه الدراسات، ولكن هناك إجماع على مجموعة من الأسباب التي قد ترتبط ببعض العوامل الخاصة بكل من المرأة والزوج الشريك والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعوامل السلوكية والنفسية الخاصة بالزوج/الشريك. ونظرا لتضاعف مشكلة العنف ضد المرأة بصفة عامة والعنف الأسري من خلال المرأة الزوجة بصفة خاصة؛ عمل المشرع المغربي على صوغ قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وإحداث خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وبالمصالح المركزية واللامركزية للقطاعات المكلفة بالعدل وبالصحة وبالشباب وبالمرأة، وكذا المديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي. وتتولى هذه الخلايا مهام الاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه والمراقبة لفائدة النساء ضحايا العنف. وتكوين لجان وطنية وجهوية ومحلية للتكفل بهذه الفئة من النساء التي تكون ضحية للعنف بجميع أشكاله؛ العنف الجسدي، الاقتصادي، النفسي، الجنسي...

عموما؛ فهذه الورقة البحثية تهدف إلى توضيح وجهة نظر سوسيولوجية لإشكالية المرأة والعنف الأسري من خلال البحث عن أشكال العنف الممارس على الزوجة بالوسط الحضري لمدينة أزمور، اخترنا أن تكون هذه الأخيرة نموذجا ميدانيا للدراسة، فهذه الورقة تتمحور حول العديد من الأسئلة والإشكالات التي يمكن نجملها فيما يلي:

إلى أي حد يساهم العنف الممارس على الزوجة من طرف الزوج في تفكك الأسرة في مدينة أزمور؟ وإلى أي حد يمكن أن نتصور المرأة المعنفة من طرف الزوج أنها ستحافظ على استقرار وثبات الأسرة؟ وهل يمكن أن نتصور أن الأسرة أصبحت وكرا للعديد من الآفات الاجتماعية، ومنبعا لها؟

وعليه فهذه الورقة تقارب ميدانيا الفرضيات التالية، يساهم العنف الممارس على الزوجة من طرف الزوج في تفكك الأسرة في مدينة أزمور، وفي غالب الأحيان المرأة المعنفة من طرف الزوج تفقد قيمتها وسط الأسرة وبالتالي لا تستطيع الحفاظ على استقرار وثبات الأسرة، ويمكن أن نتصور أن الأسرة أصبحت وكرا للعديد من الآفات الاجتماعية، ومنبعا لها.

أولا: منهجية البحث وتجربة الميدان

1. المقاربة المنهجية:

مجتمع البحث

ارتباطا بإشكالية البحث اخترنا أن تكون مدينة ازمور نموذجا ميدانيا للدراسة وتعتبر هي مجتمع البحث، من أجل الوقوف على أشكال العنف الأسري الممارس على المرأة الزوجة من طرف زوجها بالوسط الحضري. والتي من المفترض أن الزوجة يجب أن تكون أكثر آمانا وحماية من طرف زوجها وتعيش في لحمة اجتماعية معه ومع أسرتها، نجدها في العديد من الحالات تعاني من العنف الزوجي.

عينة البحث

لتناول هذه الفرضيات بالدراسة والتحليل تم إجراء دراسة شملت عينة عشوائية من ساكنة مدينة الجديدة، وتنحدر هؤلاء المشاركات من أحياء مختلفة من مدينة أزمور، رغبة منا في فهم أكثر لأشكال العنف الأسري ممارس على المرأة المتزوجة في المجتمع الزموري.

العدة المنهجية:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الكيفي، مادامت غياتنا تهدف إلى الفهم والتأويل. هذه الغاية تحتم علينا اختراق تصورات تمثلات الساكنة المحلية لمدينة أزمور من خلال النساء التي تنتمي إلى هذه المدينة، وتعرضوا للعنف الممارس من طرف الزوج، هذا ما دفعنا إلى اجراء مقابلات بحثية معهن.

وواجهنا بعض الصعوبات المنهجية والأخلاقية في إنجاز هذه الدراسة على المستوى الميداني، من خلال تخوف بعض المشاركات من اجراء المقابلات معنا نظرا لحساسية وخصوصية الموضوع، الشيء الذي يمكن اعتباره عائقا يقف أمام تحقيق المعرفة العلمية.

2. وصف المجال المدروس:

يمكن القول إن اختيار مدينة أزمور كالمجال لدراسة، نظرا لارتفاع أشكال العنف الأسري من خلال المرأة الزوجة، ولكون المدينة عرفت سيرورات التمدين وتضم ساكنة مختلفة بين السكان الأصلين والوافدين، وهذا الفسيفساء هو الذي يجعل هذا المجال الحضري الأمثل للدراسة.

تعتبر مدينة أزمور من المدن العريقة في تاريخ الحواضر المغربية، حيث تتواجد حضارات مهمة في حقب زمنية مختلفة داخل حيزها الجغرافي من قبيل الرومان، الفينيقيين، الأمازيغ... هذا بفضل وجود واد أم الربيع الذي يتقاطع مع المحيط الأطلسي الذي كان بوابة للعديد من التجار[3]. تقدم هذه النبذة فكرة جوهرية تتجلى في أن مدينة أزمور كانت متواجدة عبر التاريخ، إلا أنها لم تتأثر بسيرورة التمدين إلا مع دخول الحماية الفرنسية سنة 1912، الذي انكب اهتماماته حول المدن المغربية، من خلال إنشاء مصانع بالمدن وجعل المدن المغربية مجال الجذب والقرية مجالا للطرد، كما عمل على تفريغ المدن القديمة من حمولتها الرمزية، بتشكيل أحياء خارج أسوار المدن القديمة، إن هذه التغيرات التي مست المدن المغربية تعبر عنها الأرقام المسجلة حول إحصائيات التمدين، حيث أن خلال أربع عقود متتالية من 1912 كتاريخ يسجل دخول الحماية الفرنسية إلى المغرب، سجل نسبة التمدين ب 08%، وبعد مرور أربعة عقود سترتفع نسبة التمدين إلى 22%، فإن تطور سيرورة التمدين بالعالم وسيرورة العولمة ستنعكس على نسبة التمدين، وسيظهر هذا الأمر في النسب الذي سيسجلها المغرب بعد الاستقلال، حيث سجل سنة 1960 نسبة التمدين ب 29%، وبعد مرور أربعة عقود سيسجل نسبة 55% (سنة 2004)، هذه النسبة تفيد أن ساكنة المدن أصبحت أكثر من ساكنة القرى[4]. وبذلك يدخل المغرب منعطفات داخل

مجالاته الحضرية، على سبيل المثال مدينة أزمور التي ستعرف في مراحل ما بعد الاستعمار ظهور مجالات جديدة تستجيب لحاجيات الإنسان المديني داخلها، وستتشكل أحياء وتتطور كنتيجة لتطور عدد الساكنة، الذي انعكس على المدينة ودفعها لاستقطاب مقومات المدينة الحضرية.

3. مدينة أزمور كمجال حضري:

المصدر: صورة مأخوذة من تطبيق Google earth

تعد المدينة المفهوم المركزي داخل الدراسات الحضرية، حيث مفهوم الحضر نابع من المدينة، وذلك يعود إلى للثورة الصناعية التي ستفرز داخل المدينة وستحدث طفرة في تاريخ البشرية[5]. المقصود هنا؛ سيرورة التمدين التي ستنطلق من الدول الأوروبية الصناعية والتي كانت منظمة ومهيكلة، إلا أنها ستشكل في الضفة الأخرى أي الدول النامية صدمة استيعاب، ولكن الواقع لا ينكر مدى قوة تأثير هذه السيرورة في مدن العالم الثالث. هذا يبرز أحد المحددات التي تطفي على المدينة تلك الصبغة الحضرية وهو محدد التمدين، علاوة على محددات أخرى، غير أن محدد التمدين هو المعتمد من طرف منظمة الأمم المتحدة (ONU)، إلا لكل بلد معاييره الخاصة، وبالتالي فإن المدينة اليوم في ظل هذه السيرورة الجديدة للتمدين فهي تحضن كل الظواهر الاجتماعية (العنف، الجريمة الدعارة، السرقة، الاغتصاب...).

تعتبر مدينة أزمور مجالا حضريا، يدفعنا لمسائلته من خلال عدت منظورات تناولت المدينة فيما سبق، يؤكد المنظور الأول الإحصائي الديمغرافي الكلاسيكي على أن المحدد الديمغرافي وجب تجاوز 10000 نسمة، وكثافة سكانية تصل إلى حوالي 1000 نسمة/كلم^2 هذا فيما يخص المنظور في مرحلته الأولى لينتقل فيما بعد ويقدم محددات جديدة من قبيل العدد الإجمالي للسكان بالجماعة، الكثافة السكانية، نسبة نمو الساكنة خلال السنوات الأخيرة. أما المنظور الاقتصادي فهو يركز على الأنشطة الإنتاجية، من خلال المنظورات الاقتصادية

سيتضح بأن مدينة أزمور تتوفر فيها شروط المدينة الحضرية، حيث الساكنة يصل عددها إلى 40920 نسمة حسب إحصاء سنة 2014، بكثافة سكانية تصل إلى 4092 نسمة/كلم^2، ونسبة نمو تقدر ب 1.14% بين سنة 2004 و2014، اقتصرت الأنشطة الإنتاجية بالمدينة على جوانب محددة، حيث وجود الصيد البحري ينتج سنويا كمية سمكية تصل إلى حوالي 75400[6]، وبهذا تكون هذه المنظورات وضعتنا أمام مجال حضري وفق تلك الخصائص التي تنتجها هذه المنظورات، وهي ليست كفيلة بالقول أننا حقا أمام مدينة حضرية بامتياز، ولكن هناك معطيات أخرى تستجيب لهذا المعطى الحضري، ذلك من منطلق البنية التحتية التي تتوفر عليها المدينة، وكذلك الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجماعة الحضرية، تتوفر الجماعة الحضرية على شبكة طرقية مهمة تصل إلى 3140 كلم^2 من الطرق المعبدة داخل المدينة، وتحاذي المدينة الطرق السيار (الدار البيضاء، الجديدة، أسفي)، إلى جانب الطريق الوطنية رقم 1. وتحتوي على أسطول نقل متنوع يقدم خدماته للسكان، كما يربط المدينة بمحيطها بوجود 61 سيارة أجرة من الحجم الصغير و99 سيارة من الحجم الكبير، وتتولى شركة (EQUINOX) تدبير النقل بالحافلات الحضرية التي تركز على ربط المدينة بعاصمة الإقليم (مدينة الجديدة)، يقدم القطاع الاجتماعي في جانبه الصحي والتعليمي خدمات متنوعة وذلك لتوفر الجماعة الحضرية على عدد لا بأس به من مركزين صحيين، ومستشفى، كما تحظى بوجود 7 مؤسسات تعليمية ابتدائية عمومية، و5 مؤسسات خاصة، وتتوفر على ثلاثة ثانويات وإعدادية عمومية و3 أخرى خاصة[7].

ويتضح أن مدينة أزمور تتسم بمجال حضري ذو كثافة سكانية لا بأس بها، ووجود مؤهلات طبيعية وبنية تحتية مساهمة في سيرورة التنمية المجالية والمحلية، وتظهر تأثيرات سيرورات التمدين في بعض الإحصائيات التي تؤكد بقوة على مدى انخراط المدينة المغربية بنسبة وصلت إلى 60%، يمكننا ملامسة هذا الأمر في نشوء مدن جديدة تستجيب لمنطق سيرورة التمدين، وهذا ما يشكل منعطفا بارزا في خلق تنمية مجالية تستجيب لحاجيات الإنسان والعيش الكريم، لكن مع هذه التغيرات نلمس أيضا ظهور ظواهر (الجريمة، الانحراف، العنف، الاغتصاب، الدعارة...) التي يساهم في انتاجها الهامش والمهمش الحضري وتعرقل عمليات التنمية المجالية داخل مدينة أزمور بصفة خاصة والمدينة المغربية بصفة عامة، هذا ما يستجيب لمنطق سياسات المدينة.

وعليه؛ فإن الأسرة هي جزء من المدينة، وتلعب دورا في تنشئة الأبناء والأفراد داخل المجتمع، فإذا كانت الأسرة فاسدة فالأبناء سيكونون فاسدين لا محال، فإن الأسرة ضرورة حتمية للحفاظ على بقاء الجنس البشري، ودوام الوجود الاجتماعي وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا وهي أساس استقرار الحياة الاجتماعية[8].

ثانيا: في تحديد مفهوم الأسرة

لقد تمت معالجة الأسرة من مداخل متعددة سوسيولوجية، أنثروبولوجية، نفسية، اقتصادية، ديموغرافية، قانونية... ويحمل مفهوم الأسرة في طياته عدة مفاهيم، كالعائلة، والقرابة، والزوج Couple... وهي نظام اجتماعي أساسي مهم لبقاء المجتمع، يشكل نسقا من الأدوار الاجتماعية المتصلة، والمعايير المنظمة للعلاقات بين الأزواج مع تنشئة الأطفال، وبناء العلاقات القرابية، وهي بمثابة مجتمع مصغر لكونها تستدمج عناصر ثقافة المجتمع في شخصية أبنائها لتنظيم سلوك الأفراد فيما يوافق معايير، وقيم المجتمع للإبقاء على النظام ذاته[9].

إن الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية هي كذلك مؤسسة روحية حية متفاعلة مع الداخل، والخارج تستمد فاعليتها من العلاقات، والتبادلات الرمزية، والمادية، والعاطفية، وتنظم وفق قوانين، وأعراف وعادات وفق مفهومي القرابة، والرابطة الدموية. حيث أن القرابة تعد نسقا من الحقوق والواجبات المستمدة من القواعد الأخلاقية والروحية والدينية، وهو ما يعطيها قدسيتها، ويفرض الالتزام الذاتي والتلقائي النابع من المشاعر، والعاطفة خصوصا بين الآباء والأبناء، ولا يحتاج في كثير من الأحيان إلى رقابة قانونية خارجية إلا في حالات الاضطرابات، لذلك سيكولوجيا يمكن اعتماد رأي السيكولوجي عباس محمد مكي في مفهوم الأسرة بكونيها "الخلية الأولى" التي تضبط

الحلال، والحرام، وفيما يتصالح مبدأ اللذة مع مبدأ الواقع، فعطف الأم، ورعاية الأب يشكلان النموذج الأولي الذي يبني على أساسه حنان الزوجة، وهيبة الزوج، والخيط الرفيع الذي يفعل بين العلاقتين الأبوية، والزوجية وهو قانون الحلال، والحرام، وكل انزلاق خارج هذا الإطار هو مؤشر على السقوط في الإثم مما يعني عدم نجاح الدور العلائقي للأسرة، ودخول العلاقات الأسرية في متاهات الفوضى، والتقاتل والتفكك[10].

من المنظور السوسيولوجي للأسرة تشير كلمة "أسرة" إلى معيشة الرجل والمرأة معا على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات كرعاية الأطفال وتربيتهم[11]، فأساس قيم الأسرة هو الزواج، فيشكل بذلك الرجل والمرأة جزئيين متكاملين أساس العلاقة بينهما المودة والرحمة والسكينة، كما يعرفها القاموس الاجتماعي على أنها تلك العلاقة التي تربط بين رجل وامرأة أو أكثر معا بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم...[12]، فالأسرة هي مؤسسة تقوم أيضا بوظيفها من خلال نقل ثقافة المجتمع من عادات وتقاليد وقيم ومهارات إلى الجيل الجديد، وبالتالي فالأسرة هي عبارة عن بنيان ورابط اجتماعي يقوم على علاقات القرابة النسب والزواج، وتتمثل في مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تحدد الثقافة.

ويعرف إميل دوركايم Emile Durkheim الأسرة على أنها ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينجبانه من أولاد . على ما يسود الاعتقاد . بل إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية، وترتبط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم، والمصاهرة، والتبني، والمصير المشترك. هنا دوركايم يؤكد أن الأسرة ليست فقط تجمع لأفراد بل هي مؤسسة اجتماعية أوجدها المجتمع لهدف معين، تربط أفرادها علاقات متينة[13]. إن تطور البينات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم قلص بشكل كبير بل أدى إلى تراجع العائلة والأسرة الممتدة، وانحصرت الأسرة في مجموعة أفراد تربطهم روابط دموية أو غيرها، ويتفاعلون في إطار علاقات زوجية، ووالدية ليكونوا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة. وهذا التغير غير معه الأدوار، والبنيات التي تتجه قطبيا نحو الفردانية بفعل العولمة، والتحول من البداوة إلى الاستقرار، وتغير مكانة المرأة، هو ما حول العلاقات داخل المجتمع، وأفقدها تماسكا، وترابطا (هشاشة الروابط، وتسليم القيم) فأصبح إدراك أعضاء الأسرة لبعضهم يتوقف على طريقة التواصل، ونوعية التفاعل بينهم، وهو ما عقد وصعب تبادل المعلومات، والتواصل داخل الجماعة (تعقد شبكة التخاطب، والاتصال، وجعله إما اتجاه واحد، وجعل قيودا تجعل هذا التواصل مصدر تهديد. مما يشوه المعلومات، وسوء الفهم، والعداء المتبادل بين الأعضاء).[14]

وعليه؛ يمكن القول إن بنية تغير الأسرة أصبح دو طابع كوني وعالمي وليس فقط محلي، في ظل العولمة وقيم الحداثة الجديدة في القرن 21، اتجه الغالبية نحو فردانية العلاقات مما غير من اتجاه الأفراد نحو بعضهم البعض من خلال التنافس، وخلق اتجاهات عدائية نحو الذات ونحو الآخر، وهو ما انعكس على الأسرة وولد صراعات بين الأزواج نظرا لعدم مسايرة الحياة اليومية، هذا ما أنتج في العديد من الحالات تعنيف الزوجة.

ثالثا: في مقاربة مفهوم العنف الأسري

فإن قضية العنف قد وظفت لها المجتمعات وسائل مختلفة من برامج ودراسات وتدخلات وقوانين ومؤسسات إصلاحية وتهذيبية لمجابهتها والحد منها، إلا أنها استمرت وتطورت في حجمها وأساليبها، حيث أخذت أشكال متطورة ومستحدثة ومعقدة تلازمت مع تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي ظاهرة بمختلف صورها لازالت تشكل خطرا كبيرا على المجتمعات، وهذا أصبح راجعا بالأساس إلى ديناميات الأسرة وبنيتها في العصر الراهن وتعقيداته. هناك إذن أسباب موضوعية من وراء بعض مظاهر العنف التي نراها في كل يوم، تتكرر في المجال الحضري على وجه الخصوص بسبب مجموعة من العوامل؛ من بينها الفقر والبطالة والاقصاء الاجتماعي والفوارق الاجتماعية والمجالية... للعنف أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، فإذا كانت الأولى مرتبطة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية

الخاصة للأفراد الذين تصدر عنهم مختلف أشكال العنف، فإن الثانية خارجة عن إرادة الأفراد وترتبط كما حددها علماء الاجتماع الأوائل بالشكل الجديد للحياة الحضرية[15].

العنف هو السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، وتستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا بدائيا كالضرب والتقتيل للأفراد، والتكسير والتدمير للممتلكات، واستخدام القوة والإكراه للخصم وقهره[16]. ويقول مصطفى حجازي، فالعنف يبقى الوسيلة الأخيرة في يد الإنسان للإفلات من مأزقه ومن خطر الاندثار الداخلي الذي يتضمنه هذا المأزق. والعنف هو السلاح الأخير لإعادة شيء من الاعتبار المفقود إلى الذات من خلال التصدي مباشرة، أو مداورة للعوامل التي يعتبرها مسؤولة عن ذلك التبخيس الوجودي الذي حل به. فالعنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين، حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمه[17]. ويطرح هذا التعريف مسألة جديدة مفادها أن العنف هو شكل من أشكال الحوار مع الآخر لكن بطريقة مختلفة تماما.[18]

إلى جانب هذا نتحدث عن العنف الذي يأخذ صفة العنف الرمزي، حيث يعتبره بيير بورديو على أنه؛ كل نفوذ أو سلطة تأتي من خلال طرح جملة من الدلالات، والتي تفرض وتحمل في معانيها الشرعية لكتم ومحو تقارير القوة، والتي هي في حد ذاتها أساس ومنبع لهذه القوة. وعرفه كذلك على أنه عنف تعسفي واستبدادي يترجم بفرض القوة والسلطة على أشخاص آخرين[19]. والعنف الرمزي ينشأ انطلاقا من فكرة الإنسان المقهور، والذي يقصد به المواطن المهمش والمتروك بدون رعاية في ميدان معين أو على مستوى كل الميادين، حيث أن العنف الرمزي ينتشر وبشكل مثير عند زيادة القمع المفروض، وبالتالي عند زيادة إحساس الإنسان بالعجز عن مواجهة الواقع.[20]

ويعرف العنف القائم على النوع الاجتماعي بأنه ضرر يرتكب رغم إرادة الشخص ويكون ناتجا عن عدم المساواة في علاقات القوة بسبب اختلاف الأدوار بحسب النوع الاجتماعي، على الصعيد العالمي دائما ما يكون للعنف القائم على النوع الاجتماعي أثر سلبي أكبر على النساء والفتيات[21]. ويكون العنف الأسري غالبا من الأزواج ضد زوجاتهم (في حالات أخرى تمارس بعض الزوجات أعمال العنف ضد أزواجهن)، وبالتالي فالعنف الأسري ضد المرأة الزوجة تحديدا؛ هو كل فعل عنيف يقع في إطار الأسرة قائم على أساس النوع يقوم به الزوج بما له من سلطة على المرأة من خلال الضرب بكل أنواعه وحبس الحرية، والحرمان من الحاجيات الأساسية، والطرد من المنزل، والسب والشتم والاعتداءات الجنسية، والتسبب في كسور نفسية وسوء المعاملة الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية... هذا ما يعكس عدم المساواة بين الجنسين داخل الأسرة.

رابعا: المرأة والعنف بالوسط الزوجي

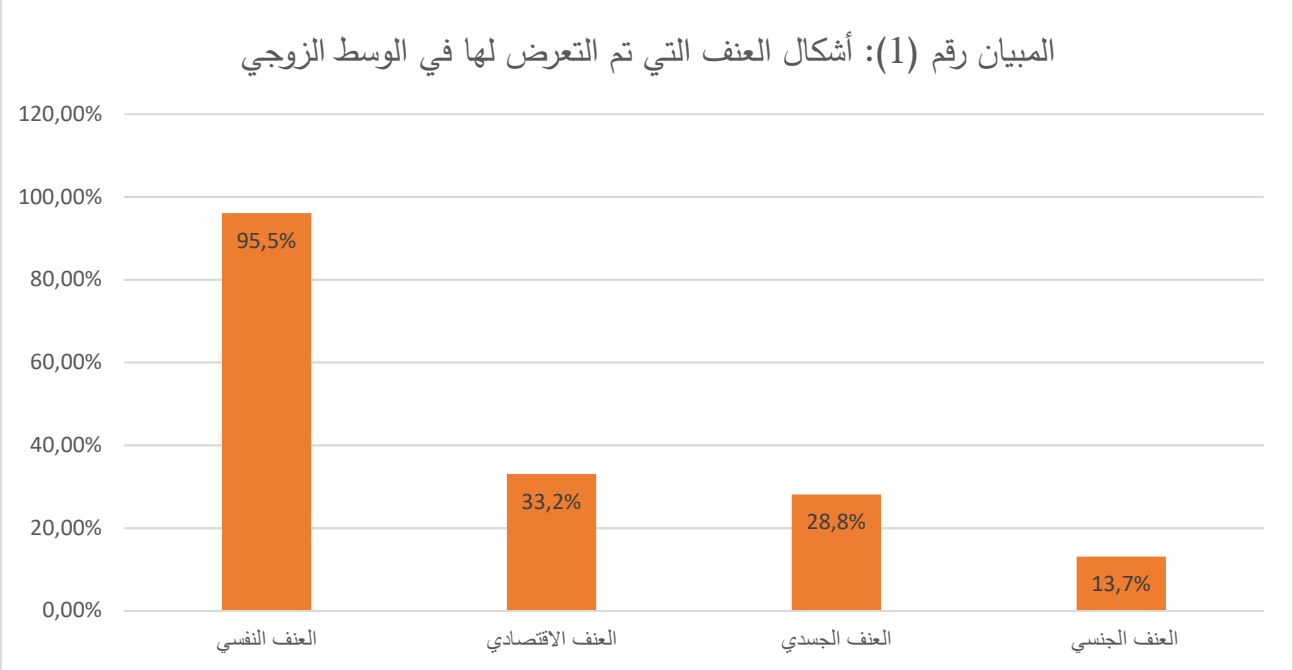

المصدر: البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، المملكة المغربية، وزارة الأسرة والتضامن الاجتماعي والمساواة والتنمية الاجتماعية، 14 ماي 2019، ص 22.

يعتبر العنف النفسي أكثر أشكال العنف ممارسة في الوسط الزوجي، بحث يمثل نسبة 96,05% من أشكال العنف. ويبقى الزوج هو المعنف الذي تردد كثيرا على لسان المشاركات في البحث بنسبة 92,4%، تليه والدة الزوج بنسبة 3,9%، ثم فرد من أسرته ب 2,3%، ووالد الزوج ب 1,4%. وهذا يرجع في العموم إلى الزوج الذي قد يعتبر نفسه صاحب الحق في التحكم في الزوجة بأمرها، أو منعها من نوع من اللباس، أو منعها من الخروج، أو إجبارها على الإجهاض. وهذا يطرح قضية تصور الرجل للعلاقة الزوجية، هل هي علاقة تملكية أم علاقة تعاقدية مبنية على ميثاق غليظ؟[22]

التعرض للعنف في سياق الخطوبة:

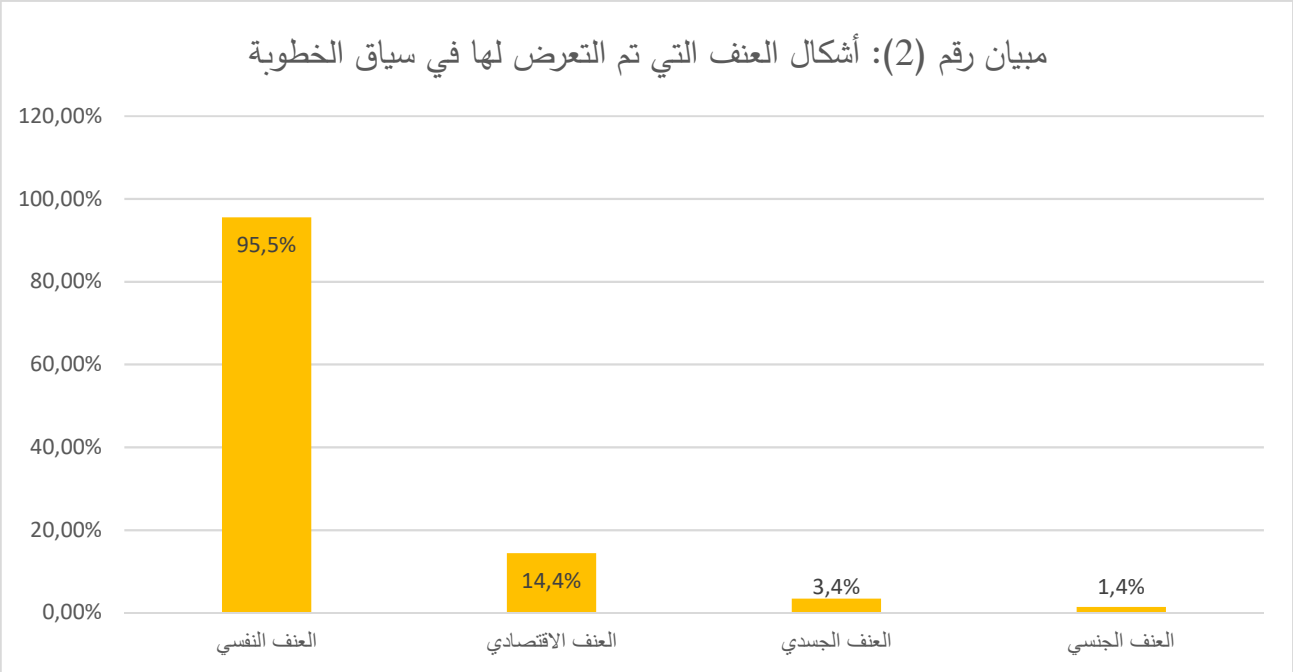

المصدر: البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، المملكة المغربية، وزارة الأسرة والتضامن الاجتماعي والمساواة والتنمية الاجتماعية، 14 ماي 2019، ص 23.

يعتبر العنف النفسي أكثر أشكال العنف ممارسة من طرف الخطيب، حيث يمثل 95.5% من أشكال العنف. ومن الخصائص السوسيو ديموغرافية للخطيب المعنف، كما وصفتها النساء الضحايا، أنه نشيط مشتغل (98,7%)، ومتمدرس (9 حالات من أصل 10)[23]. فيما يلي العنف الاقتصادي بنسبة 14,4% الذي يعتبر أيضا شكلا من أشكال العنف الممارس على المرأة، وبعدها يأتي العنف الجسدي بنسبة 3,4%، والعنف الجنسي بنسبة 1,4%.

خامسا: التغير الاجتماعي والعنف الأسري

عرفت الأسرة المغربية تحولات، وتغيرات كبيرة في العقود القليلة الأخيرة حيث تعرضت لتناقض عنيف إثر الغزو الثقافي والعولمة، والتحولات الاقتصادية العالمية التي لم تسلم منها أسس المجتمعات في كل أنحاء العالم بل كانت مسرحا لمجريات العالم، والعصر حيث وجدت بنفسها في وقت وجيز أمام التغيرات السريعة العالمية، والمحلية حيث تفتقد لمنظومة أخلاقية واضحة المعالم. هذه التحولات هوت مرجعيتها القيمية بفعل عوامل ثقافية، وفكرية دخيلة على المجتمع المغربي: تخلخلت معها الأدوار، والمعايير، وتلاشت القيم وتذبذبت السلوكيات بالنسبة للصغار والكبار، وهو ما أشار إليه باحثون مثل عبد السلام الهراس، ومحمد دحمان، وإبراهيم حمداوي[24]، وعبر عنه عدي الهواري بقوله؛ التغيرات المورفولوجية التي أصابتها لم يكن من الممكن ألا تؤثر على هياكل، وأدوار أعضائها، والتي لم تعد مصالحهم مشتركة دوما... مما أدى إلى إحداث دينامية جديدة، بحيث أن العلاقات في داخل، وخارج الأسرة عرفت تعديلات كثيرة[25]. إن فهم وتفسير العنف داخل الأسرة وتطبيعه في سلوك العنف اتجاه المرأة والزوجة يمكن فهمه من خلال التغيرات التي حصلت في المجتمع، كان في الماضي هو رمز الاستقرار والتلاحم والتضامن والترابط، والتحلي بالقيم الإنسانية تدخل فيها الحشمة والحياء والوقار، وكان الكبار يتوفرون على السلوك النبيل والاحترام اتجاه النساء، عكس ما نراه اليوم في المجتمعات الجديدة. ويمكن ارجاع سلوك العنف الذي لا تخلو منه المجتمعات اليوم، والذي لا تكاد أن تخلو منه وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية، والمسموعة والمنابر الإعلامية؛ التي أصبحت هي الأخرى

مساهمة بشكل كبير في انتشار العنف داخل الأسرة وتفكك الرابط الاجتماعي ودور الأسرة، والعلاقات التي أصبحت سلعية/ربحية ومصلحية وفقدان روح التعاون والتضامن.

ولعل هذه الأمور، وغيرها تعتبر من عوامل الخطر التي تفسر الارتفاع المخيف، والمدهش لحالات العنف في المجتمع المغربي لكل فئاته ومؤسساته، ويمكن الرجوع إلى الإحصائيات الرسمية رغم ما يشوبها من اختلافات، وللتأكيد على ذلك ارتفاع وتيرة الانتحار، والقتل، والسرقة، والضرب، والجرح داخل، وخارج الأسرة، وازدياد، وتيرته في الفضاءات العامة وفي الأحياء الشعبية، والراقية من البوادي كما في المدن، ضد المرأة، الطفل، المسنين، والشباب في الملاعب، والمدارس (...)[26]، كل هذا يرجع إلى تعنيف الزوجة داخل البيت لأنها تعتبر من بين ثوابت الأسرة، إذا صلحت صلح المجتمع.

انطلاقا من الدراسة النظرية والميدانية أجرينا مقابلات مع نساء تعرضنا للعنف الجسدي والاقتصادي والنفسي والجنسي، وحتى الرمزي من طرف الزوج في مدينة أزمور، قد حاولن الكشف عن أسباب هذا العنف الممارس عليهن؛ تبين أن له علاقة كبيرة بالضغط الذي يمارس على الرجل والزوج في العمل، وصعوبات المعيش اليومي الذي يثقل كاهل الأسرة.

أشكال العنف الممارس على الزوجة في مدينة أزمور:

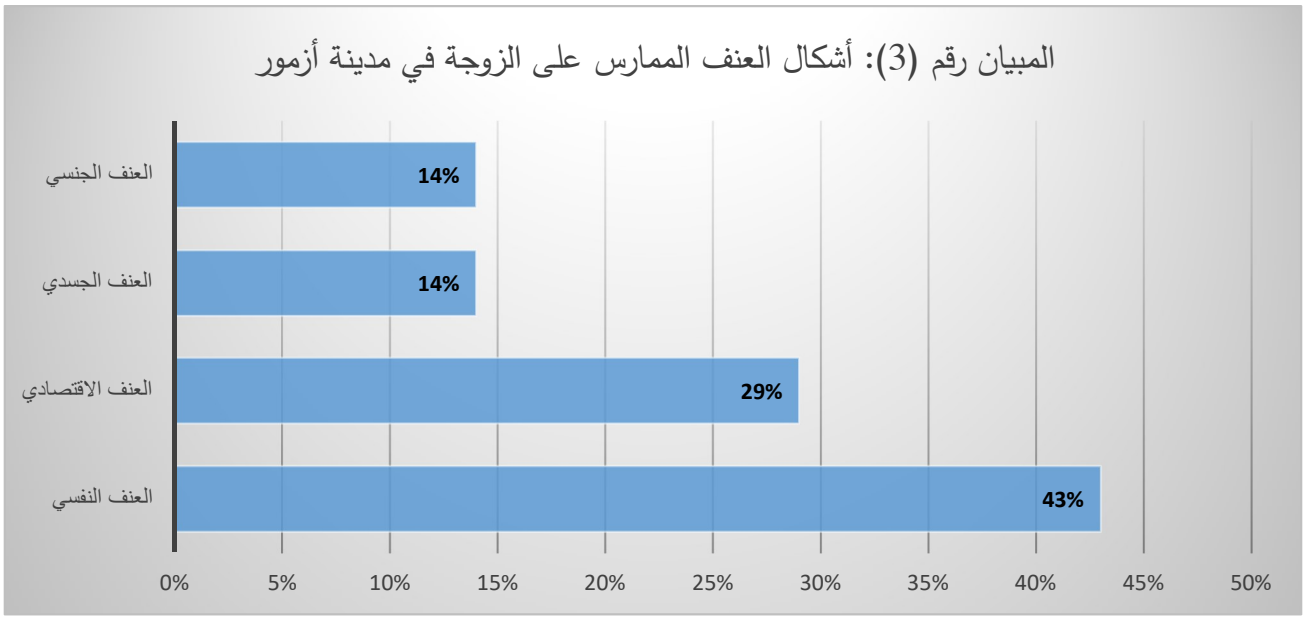

المصدر: معطيات مستخلصة من المقابلات التي أجريت مع المشاركات في البحث. (الدراسة الميدانية 2023)

من خلال المبيان أعلاه، تبين أن أغلب الزوجات يشتكون من العنف النفسي بنسبة 43%، وهذا الشكل من العنف اتجاه الزوجة يكون نتيجة اهمال الزوج لزوجته، وتقول إحدى المشاركات في البحث نموذج المقابلة رقم 2؛ *أنا لم أعد أرى زوجي إلا مرات قليلة في الأسبوع، وعندما يأتي إلى البيت تبدأ المشادات الكلامية والسب، وبعدها يغادر ولا يأتي مجدد تي مجدد إلا بعد مدة طويلة*. وبعد العنف النفسي يأتي العنف الاقتصادي بنسبة 29%، الذي يعتبر هو أيضا شكلا من أشكال عنف داخل الأسرة ويساهم في تفككها.

فإن العنف الممارس داخل الأسرة يمس الجميع صغارا، وكبارا ذكورا، وإناثا. التعود على الضرب والسب داخل الأسرة المغربية، وبالتالي يعبر الأبناء بنفس الأسلوب الذي يعاملون به من إذلال وقيود وخوف وخضوع[27]. وهذا راجع إلى السلوكات التي يقومون بها الوالدين، الزوج/الزوجة، مما يكون لها انعكاس وآثار سلبية في نفسية الأطفال، قد يؤدي بهم إلى قيام بسلوكات منحرفة وعنيفة.

صورة الأم كانت سلبية إلى حد كبير بسبب الوضع السوسيو اقتصادي، وكانت تكتم، وتنحني حفاظا على الأسرة، واستمرار للوضع التاريخي لها فتصبح عرضة لذلك حتى من طرف الأبناء، وقد تتسم بالضعف، والانسحابية، وأحيانا متسلطة المهم أنها ليست الأم الحنون التي تحمي أطفالها، وأسرتها. لم تقو على القيام بدور القطب العاطفي الآمن، والمؤمن لنمو أبنائها بشكل سليم، ومتوافق[28]. ومن الملاحظ أيضا هو غياب دور الأب/الزوج في الأسرة حيث أن الظروف السوسيو اقتصادية، والاتجاهات نحو الفردانية جعلت من الأب/الزوج السلطوي صورة شكلية دون الأهمية التي يحتاجها الأبناء والزوجة في النمو السليم العاطفي والوجداني والروحي، التي غالبا ما يشكل لنا انتاج سلوكات غير سوية للأبناء التي نتيجة تلك السلطوية العنيفة التي يستعملها الأب/الزوج اتجاه زوجته واتجاه أبناءه في غالب الأحيان، وبالتالي الوصول إلى مسألة التفكك الأسري والاجتماعي، ومن تم اللجوء إلى الطلاق باعتباره الوسيلة والحل الأخير لنهاية العلاقة الزوجية، وهذا قد يؤدي أيضا إلى استمرار العنف بعد الطلاق.

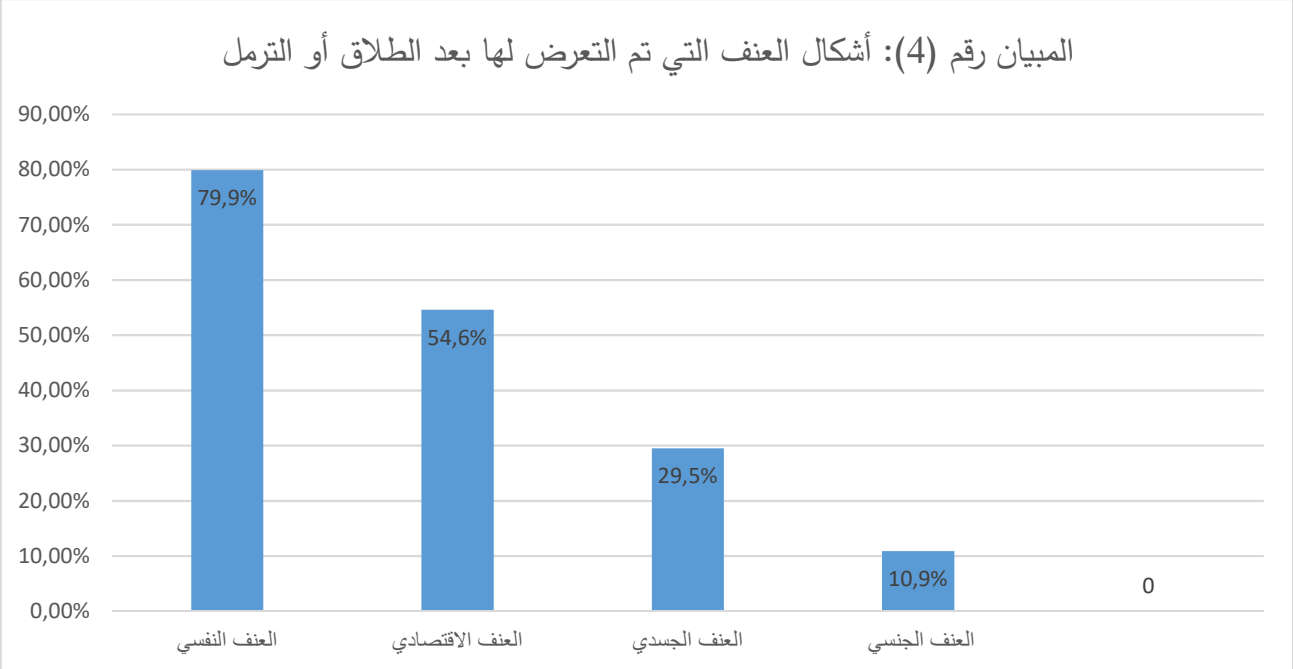

المصدر: البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، المملكة المغربية، وزارة الأسرة والتضامن الاجتماعي والمساواة والتنمية الاجتماعية، 14 ماي 2019، ص 21.

تعتبر مرحلة الطلاق أو الترمل مؤلمة ومصاحبة بهشاشة، أحيانا موسومة بالتعنيف النفسي والمادي، ومن خلال المبيان أعلاه تبين أن العنف النفسي يأخذ أكبر نسبة تقدر ب 79,9%، وذلك بسبب ما تعيشه الزوجة المطلقة من عنف نفسي ورمزي أحيانا من الأسرة والجيران، والمحيط الذي تعيس فيه، والنظرة الدونية للمجتمع لها، ما تنعت به من صفات ووصمات اجتماعية تبقى عالقة في ذهنها، وأيضا نلمس أن العنف الاقتصادي يمثل نسبة مرتفعة تقدر ب 54,6% من مجموع حالات العنف المعاشة في المجتمع المغربي بعد الطلاق أو الترمل، ومنها الامتناع عن النفقة بالنسبة للمطلقات، وصعوبات المعيش اليومي والتكفل بالأبناء لوحدها.

خاتمة:

يشكل العنف الأسري الممارس على الزوجة من الطرف الزوج ظاهرة تهدد الأسرة التي من المفترض أن يسود فيها الأمن والاستقرار لأفرادها، وتوفر لهم الراحة والحياة الكريمة، أصبحت هذه الأسرة تعيش كل أشكال العنف الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والجسدي والجنسي، وهذا راجع إلى التحولات والتغيرات التي عرفتها الأسرة المغربية في العقود الأخيرة، حيث تعرضت لتناقض عنيف في ظل العولمة والحداثة المتقدمة والغزو الثقافي، والتحولات الاقتصادية العالمية التي لم تسلم منها المجتمعات الجديدة. وجدت نفسها أمام تغيرات سريعة عالمية ومحلية تفتقد لمنظومة أخلاقية وقيمية... وهذه التحولات كان لها انعكاسات على الأسرة في المجتمع المغربي مما أنتج أشكالا من سلوك العنف اتجاه المرأة بصفة عامة والمرأة الزوجة بصفة خاصة.

فإن العنف الممارس داخل الأسرة يمس الجميع صغارا وكبارا، ذكورا وإناثا. فإن التعود على الضرب والسب داخل الأسرة المغربية يجعل من الأبناء يعبرون بنفس الأسلوب الذي يعاملون به من إذلال وقيود وخوف وخضوع، ويكون لها انعكاس وآثار سلبية في نفسية الأطفال والشباب. فإن دور الزوج/الأب في الأسرة مهم في الحفاظ على استقرارها تباتها، وبالتالي فإن غياب هذا الدور يجعل الأسرة محبطة، وتبقى حبيسة البؤس واليأس. من الملاحظ أن توتر العلاقات بين الأزواج يعكس غياب علاقة الود والحب بينهما، ما يفسر ارتفاع حالات العنف والعدوان، لأن اليأس يولد العنف، والعنف يولد اليأس.

وعليه؛ فإن عدم الإحساس بالجو الأسري الدافئ والمستقر، وغياب علاقات تواصلية، ومستقرة مع بقية أفراد الأسرة، وغياب ثقافة الحوار بين الأزواج، ما يجعل من العنف داخل الأسرة ممكنا، وبالتالي إحباط الأسرة. وأخيرا فإن الأسرة هي أفضل مكان للعيش والتعايش، فكل انحراف فيها يؤدي إلى انحراف أفرادها.

الهوامش:

[1]– العنف والصحة، تقرير المنظمة العالمية للصحة 2002.

[2]– إبراهيم حمداوي، "الأسرة، الطفل والعنف هل هي علاقة حتمية أو علاقة افتراضية؟"، في: حسن قرنفل وآخرون، **المشكلات الحضرية الجديدة مقاربات، وضعيات وتقاطعات**، أعمال الندوة الدولية المنظمة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة 27 و28 نونبر 2019. الطبعة الأولى (الرباط: منشورات، مختبر المجتمع المغربي: الديناميات والقيم، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة . المملكة المغربية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2021)، ص 427.

[3]– Azemmour et sa banlieue, Direction des affaires indignées (section sociologique, Honoré Champion éditeur, 1932), p 44 - 62.

[4]– Abdelaziz Adidi, pratiques d'urbanisme au Maroc, Etat des lieux et voies d'amélioration, p3.

[5]– نمط الإنتاج الصناعي المواكب لنظام الرأسمالي سيتركز في المدينة وليست القرية، وبما أن المدينة ستصبح مجالاتها حاضنة للمصانع وستفرز داخلها طبقة اجتماعية جديدة (البروليتارية) وتركز فيها رؤوس الأموال، فإن القرية ستصبح مجالا طاردا ليؤثر هذا الأمر في سيرورة التمدين التي ستحدث طفرة في تاريخ البشرية، والمقصود هنا بهذه الطفرة تلك الإحصائيات المخيفة التي ستتطور في سنوات قليلة، حيث أن الساكنة الحضرية كانت تمثل في العالم سنة 1950 نسبة 35% لتصبح 50% سنة 2008، بتصرف.

La source : United Nations, Desa/Population Division, World Population Prospects, 2017sur: https://esa.un.org/wpp/Graphs/Probabilitic/pop/tot.

[6]– Royaume Du Maroc, Ministère De l'intérieur (Province a El Jadida, Monographie Communal, Année 2017), p1.

[7]- Ibid, pp 4 -12.

[8]- إبراهيم حمداوي، **مدخل إلى سوسيولوجيا الجريمة مفاهيم ونظريات**، تقديم د. سعيد برغل (الرباط: مطابع نت)، 2017، ص 61.

[9]- عبد المعطي، حسن مصطفى، **الأسرة ومشكلة الانتماء** (القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2008)، ص 9. 10.

[10]- حمداوي، الأسرة، ص 429.

[11]- رمضان سيد، **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان** (الإسكندرية. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص 2.

[12]- حمداوي، الأسرة، ص 430.

[13]- المرجع نفسه، ص 431.

[14]- عبد المنعم شحاتة، **أنا والأم، سيكولوجية العلاقات المتبادلة**، ط 2 (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2002)، ص 100.

[15]- "نحو فهم محددات العنف بالمدن"، **مجلة رهانات، ملف** العدد: المدينة والعنف، العدد 42 (2017)، ص 47.

[16]- فرج عبد القادر طه، وشاكر عطية قنديل، **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**، ط 2 (دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص 589.

[17]- مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور**، الطبعة التاسعة (الدار البيضاء. المغرب: المركز الثقافي والعربي، 2005)، ص 165.

[18]- عبد اللطيف كداي، "التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي: محاولة للرصد والفهم"، **التدريس مجلة علوم التربية**، السلسلة الجديدة، العدد 7 (يونيو 2015)، ص 83.

[19]- أحمد الراجي، "دينامية المجالات الحضرية وإشكالية العنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية: دراسة حالة مدينة الدار البيضاء"، **مجلة رهانات**، ملف العدد: المدينة والعنف، العدد 42 (2017)، ص 35.

[20]- حجازي، ص 176.

[21]- محددات العنف الزوجي ضد المرأة في مصر، ص 2.

[22]- البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، المملكة المغربية، وزارة الأسرة والتضامن الاجتماعي والمساواة والتنمية الاجتماعية، 14 ماي 2019، ص 22.

[23]- البحث الوطني الثاني **حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب** (المملكة المغربية: وزارة الأسرة والتضامن الاجتماعي والمساواة والتنمية الاجتماعية، 14 ماي 2019)، ص 23.

[24]- حمداوي، الأسرة، ص 433.

[25]- Addi Lahraoui, Les mutations de la société allégorisme famille et lieu social dans l'algérie contenu porine (paris : la découverte 1999), p 56.

[26]- حمداوي، الأسرة، ص 435.

[27]- حمداوي، الاسرة، ص 436.

[28]- المرجع نفسه، ص 436.